

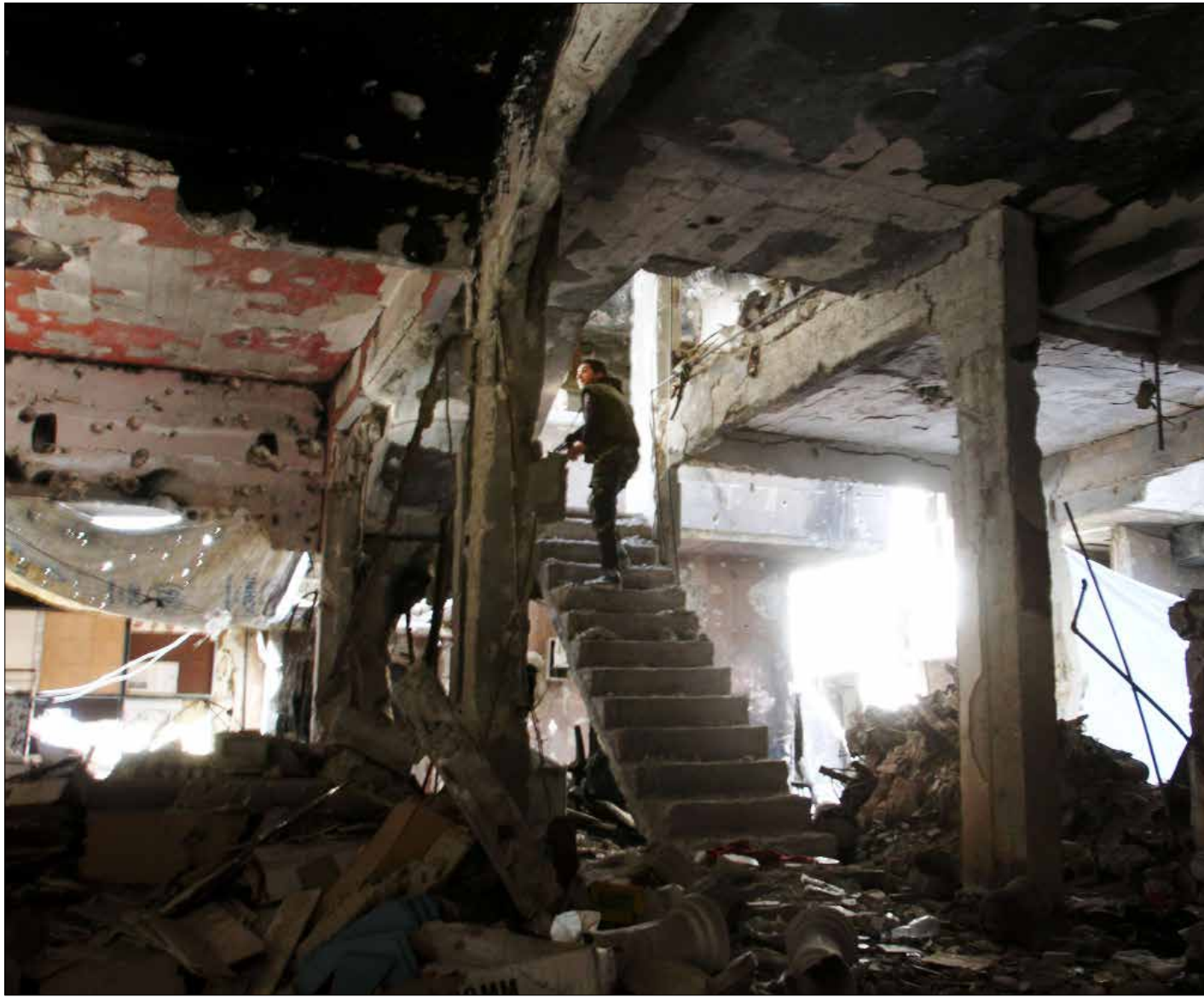
قضية اليوم

سقط مخيم اليرموك بيد «داعش»، فأرسل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ممثله أحمد مجدلاوي ليؤكد للدولة السورية أن «الامر لها» لاجتثاث «داعش». موقف اعترضت عليه المملكة العربية السعودية وقطر، فبدّل أبو مازن موقفه، معلناً رفض العمل العسكري ضد «داعش». الثمن 100 مليون دولار من قطر

عباس يبيع اليرموك بـ100 مليون دولار

قاسم س. قاسم

«باع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مخيم اليرموك للسعوديين والقطريين، مقابل 100 مليون دولار». هذا ما يؤكد مسؤولون في «تحالف القوى» وفصائل من منظمة التحرير الفلسطينية. فبعد تأكيد المنظمة والسلطة الفلسطينية في 9 نيسان الماضي على لسان موفد رئيس السلطة إلى دمشق، أحمد مجدلاوي، الموافقة على تشكيل غرفة عمليات والشراكة مع الدولة السورية لتنفيذ عملية عسكرية لتطهير مخيم اليرموك من مسلحي «داعش»، أعلنت «منظمة التحرير» في بيان صادر عن لجنتها التنفيذية في اليوم التالي رفضها «الانجراف إلى أي عمل عسكري (في اليرموك) مهما كان نوعه أو غطاؤه». أما السبب الذي دفع «المنظمة» إلى «تكذيب» مجدلاوي وسحب الغطاء الفلسطيني عن أي عملية عسكرية قد ينفذها الجيش السوري والفصائل الموجودة في المخيم فهو الضغوط السعودية والقطرية. إذ قال مسؤول إقليم لبنان في الجبهة الشعبية - القيادة العامة، أبو عماد رامز، لـ«الأخبار»، إن «أبو مازن تعرض لضغوط من السعوديين والقطريين بعد إعلان موقفه إلى دمشق الشراكة مع الدولة السورية». وقال رامز إن «السعوديين والقطريين أوقفوا تحويل أموال منظمة التحرير لأيام عدة لإجبار السلطة على تغيير موقفها المعلن من أحداث اليرموك». وكان مجدلاوي قبل وصوله إلى سوريا قد تواصل مع مسؤولي الفصائل في الشام لإبلاغهم أنه يحمل رسالة من أبو مازن شخصياً للقيادة السورية «تتضمن تفويض النظام السوري تنفيذ ما يراه مناسباً في حق مسلحي داعش في اليرموك»، كما قال رامز. وانعكست هذه الرسالة على مواقف مجدلاوي خلال لقاءاته بالقيادة السورية وممثلي الفصائل في الشام. فبعد اجتماعه بوزير المصالحة الوطنية السورية علي حيدر، أعلن مجدلاوي في مؤتمر صحفي ضرورة تنفيذ «عمل عسكري يراعي حياة المدنيين السوريين والفلسطينيين في اليرموك»، إضافة إلى تشكيل «غرفة عمليات مشتركة من القوات السورية والفصائل الفلسطينية التي ترغب



ضفتت قطر والسعودية على عباس للثمن عن تأييد عمل عسكري في اليرموك (أ ف ب)

والتي لها وجود ملموس داخل المخيم أو في محيطه لاستكمال هذه العملية النظيفة عسكرياً). كذلك أعلن بعد لقائه «الـ14» (فصائل منظمة التحرير وتحالف القوى الفلسطينية ما عدا حماس) أن الفصائل اتفقت على تشكيل «غرفة عمليات مشتركة من القوات السورية والفصائل الفلسطينية التي ترغب والتي لها وجود ملموس داخل المخيم أو في محيطه لاستكمال هذه العملية

إدلب: فصائل تهدد بالانسحاب من الجبهات

ساتر اسليم

يستمر الجيش السوري في عملياته العسكرية باتجاه مدينة إدلب، فيما أعلن تنظيم «جند الأقصى» التابع لـ«تنظيم القاعدة» مقتل قائده العسكري السعودي عبد الله الدخيل، خلال محاولة صد تقدم الجيش السوري باتجاه بلدة فيلون جنوب المدينة، إضافة إلى مقتل قائد «كتيبة» في «تنظيم القاعدة» جبهة النصر» السعودي عادل الحربي في محيط بلدة كورين

وقال مصدر ميداني في ادلب لـ«الأخبار» ان الجيش السوري مستمر في تقدمه باتجاه بلدتي فيلون وكورين اللتين يشهد محيطهما معارك عنيفة بالتزامن مع تقدم بحسب للجيش نحو بلدة قميناس شرق المسطومة. ولفت المصدر إلى أن دفاعات المسلحين على الجبهات المذكورة بدأت بالتصدع نتيجة الضربات المكثفة لسلاح الجو والمدفعية.

وفي السياق ذاته، علمت «الأخبار» من مصدر في ريف ادلب ان الفصائل المسلحة المتمركزة في بلدتي فيلون وكورين هددت بالانسحاب من الجبهتين نتيجة عدم استجابة غرفة عمليات «جيش الفتح» لنداءات المؤازرة، قبل أن يسيطر الجيش على بلدتي كفر نجد ونحليا (قبل يومين) وفي المعارك المستمرة في محيط بلدتي كورين وفيلون.



في المنطقة». وعن مواقف مجدلاوي المؤيدة لعملية عسكرية في المخيم، رأى أبو عفش أن مجدلاوي «اجتهد فأخطأ». وأكد أبو عفش أن «اللجنة التنفيذية اجتمعت قبل سفر أبو مازن إلى روسيا وأصدرت بيانها». وكانت وكالة الصحافة الفرنسية قد ذكرت أمس أن «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تجتمع حتى اليوم لبحث الأوضاع في المخيم، بعد مرور ثلاثة أسابيع على اندلاعها»، ناقلة عن مجدلاوي تأكيد أن عباس «سيبعد اجتماعاً للجنة عقب عودته

النظيفة عسكرياً». وأضاف: «في حال تنفيذ أي عمل عسكري يجب ألا تكون هناك حالة من التدمير الشامل للمخيم».

لكن بعد الضغوط السعودية والقطرية، وإعلان المنظمة تغيير موقفها، أعادت الرياض والدوحة «تحويل الأموال إلى السلطة، وتقديم قطر قرض من دون فوائد بقيمة 100 مليون دولار». بحسب مسؤول في الجبهة الشعبية، وللتأكيد على تسلم السلطة الأموال كتمن للعودة عن موقفها الأخير قال القيادي «الجبهوي» إن «منحسبي حركة فتح وموظفي السلطة الفلسطينية تبلغوا أنهم سيتسلمون في الأشهر المقبلة معاشاتهم كاملة بعدما كانوا يقبضون 60% منها». من جهتها، تنفي القيادات الفتاوية في لبنان كل الاتهامات الموجهة إلى أبو مازن.

وقال أمين سر «فتح» في لبنان سمير أبو عفش، لـ«الأخبار»، إن «الأموال التي أقرضتها قطر للسلطة هي عبارة عن دين على الفلسطينيين وليست هبة أو مكافأة على موقف ما». أما عن الضغوط الخليجية على أبو مازن، فأكد أبو عفش أنه «لطالما تعرض لضغوط. فخلال القمة العربية في دمشق طلبت الولايات المتحدة منه عدم التوجه إلى سوريا، لكنه لم يستجب لمطالب واشنطن، ولا يمكن لأبو مازن اتخاذ موقف يخالف مصلحة الشعب الفلسطيني». وأضاف: «أما رفضنا التدخل العسكري في اليرموك فهو قرار صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لأننا لا نريد أن ندخل في أتون الصراعات المشتعلة

طلب عباس التحقق من وجهة الاموال القطرية المدفوعة للسلطة

من زيارته لموسكو». هذه المعلومات ينفيها أبو عفش قائلاً إن «اللجنة التنفيذية اجتمعت وشكلت خلية أزمة لمتابعة أحداث اليرموك. أما الاجتماع المقرر بعد عودته من موسكو فهو لمتابعة الأحداث وليس لتغيير الموقف والسماح بعملية عسكرية ضد المخيم».

من جهتها، تقول مصادر في ديوان الرئاسة الفلسطينية إنه «لا يمكن لأبو مازن أن يكون خارج الإجماع العربي، وقد ظهر ذلك جلياً من الموقف

الفلسطيني تجاه ما يجري في اليمن». بدورها، قالت مصادر فتاوية تخصم عباس إن «القطريين تواصلوا مع أبو مازن وقالوا له إن موقف مجدلاوي أعطى شرعية لنظام الرئيس السوري وطلبوا منه سحبه»، مضيفاً أن «حجم الدعم المالي من قطر لأبو مازن في الفترة الماضية بلغ ما يقارب مئتي مليون دولار أميركي». وتحدثت المصادر عن تلقي عدد من مسؤولي السلطة الفلسطينية مبالغ وصلت إلى عشرات ملايين الدولارات (الم يتم إدخالها في ميزانية وزارة المالية حسب الأصول). لذلك طلب حسين الأعرج، رئيس ديوان الرئاسة، الشهر الماضي، من رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد لله ووزير مالدته شكري بشارة معرفة وجهة الاموال القطرية، «بناءً على تعليمات سيادته». فبحسب كتاب الأعرج، تبين أن تقريراً صادراً عن وزارة الخارجية القطرية لعام 2013، يُظهر أن فلسطين تأتي في المرتبة الثالثة من بين الدول التي تُنال المساعدات القطرية، وقد بلغ حجم هذه المساعدات أكثر من 293 مليون دولار. كذلك تحدثت المصادر عن دعم قطري مباشر تلقاه أحفاد أبو مازن الذين يعملون في الدوحة، وتعرضوا لعملية احتيال من شريكهم القطري.

يذكر أن المرصد السوري المعارض أعلن أمس أن عناصر «داعش» لا يزالون في المخيم ولم يخرجوا منه، كما حاول البعض الترويج لذلك من جهته، قال أبو رامز إن «القتال سيستمر ضد «داعش»، وإن عدداً من فلسطينيين سوريا انضموا إلى الفصائل المقاتلة ضد التنظيم».